النزاهة: السجن عشر سنوات لمحافظ نينوى الأسبق لاقترافه جريمة الاختلاس

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، اليوم الخميس،صدور قرار حكمٍ حضوريّ ٍ بحقّ محافظ نينوى الأسبق يقضي بالسجن (15) سنة؛ جرّـَاء اقترافه جريمة الاختلاس.

وأفاد بيان للنزاهة، بأن "محكمة جنايات نينوى - الهيئة الأولى أصدرت قرار حكمٍ حضوريّ ٍ يقضي بالسجن (15) سنة بحق محافظ نينوى الأسبق، استناداً إلى أحكام المادة (315) من قانون العقوبات؛ على إثر اقتراف جريمة اختلاس أموالٍ مُخصّـَصةٍ لإعادة الاستقرار في محافظة نينوى".

وبين، أنّـَ "تفاصيل القضيّـَة تشير إلى سحب مبلغٍ قدره 48 ملياراً و77 مليوناً و125 ألف دينار، كان مودعاً لدى مصرف الرشيد".

وأوضح، أنّـَ "المبلغ خاصّـٌ بمشاريع إعادة الاستقرار في محافظة نينوى لسنة 2018، وتمّـَ تسليمه إلى أحد المُتّـَهمين الهاربين الذي كان يعمل مُوظفاً في ديوان المحافظة دون إيداع المبلغ في الحسابات الرسميّـَة المعتمدة في المصارف الحكوميّـَة، وعدم إيداعه في قاصة المُحافظة أو تسليمه إلى لجان

التنفيذ أمانة؛ لغرض تنفيذ المشاريع التي خُصّصَت لها تلك المبالغ، وذلك خلافاً للضوابط والقوانين".

وأضاف البيان، إنّ "المحكمة، وبعد اطلاعها على الأدلة والإثباتات، توصّلت إلى القناعة التامّة بمقصريّة المُتّهم، فأصدرت حكماً حضورياً بإدانته يقضي بالسجن (15) سنة؛ وذلك استناداً إلى أحكام المادة (315) من قانون العقوبات رقم (111 لسنة 1969) المُعدّل".